



# تركيا خلف الأسوار

تدهور حالة حقوق الانسان في تركيا

ديسمبر ٢٠٢٠

ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الانسان

برج ١٠١ ، امتداد الامل أوتوستراد المعادي ، الدور الثاني شقة ٢٤، القاهرة.



"الهدف هو إدامة مناخ الخوف... فعندما تكون في حجز الشرطة، تشعر بالخوف الشديد على أسرتك. نحن جميعاً خائفون."

عثمان إيشتيي مدافع عن حقوق الإنسان

## مقدمة

قبل وصول رجب طيب اردوغان للسلطة ، كانت تركيا تقترب باضطراد من اللحاق بركب الاتحاد الأوروبي ، كدولة علمانية حديثة احترمت حريات مواطنيها ، واعطتهم حقوقا متساوية تضمن لهم حياة تشابه مع جيرانهم الاوروبيين ، حتى انها تطبق حتى اليوم منظومة القانون المدني السويسري بدلا من احكام الشريعة الاسلامية عقب اعلان الجمهورية .

الا ان وجود شخص منتمى لتيار الاسلام السياسي مثل اردوغان يحلم باستعادة الخلافة الاسلامية ومصاب بجنون العظمة ، ويمهد الارض للانقلاب على الارث العلماني للمؤسس كمال اتاتورك ، فتح المجال امام التلاعب في منظومة الحقوق والحريات ، وشهدت تركيا في عهده مجذرة حقيقة لمنظومة حقوق الانسان بشكل كامل ، يدفع المواطن التركي ثمنها ، ومعهه جيرانه الاكراد والسوريين .

لا تمثل تركيا تحت حكم اردوغان خطرا على الاتراك وحدهم ، بل ان الخطر يصل الى مدى ابعد بكثير من حدود تركيا ، فهو اصبح خطرا على امن البحر المتوسط والخليج بتحالفه مع ايران وقطر ، وخطر على اوروبا ببايواء عناصر من الاخوان المسلمين الجماعة المصنفة اهابيا في دول مثل مصر والسعودية والامارات والبحرين وروسيا ، كما تبحت دولا اخرى تصنيفها اهابية بعدما ظهرت دلائل عديدة تربط بين الاخوان والجماعات اهابية كحاضن فكري للعديد من العناصر التي انخرطت في الاعمال اهابية تحت لواء تنظيم القاعدة وداعش .

كما انتهت على يد سياسات اردوغان التجربة التركية في الاصلاح الاقتصادي ، حيث تشهد حاليا هروب كبير للاستثمارات الاجنبية خاصة الخليجية وانهيار لعملة المحلية ، كما وضعت مؤشرات اقتصادية عالمية مثل فيتش نظرية مستقبله سلبية للاقتصاد التركي مما تسبب في ركود الاسواق واغلاق للمصانع ورفع معدلات البطالة فضلا عن ارتفاع معدلات الفساد حيث تراجعت تركيا مراكز عديدة وفق مؤشرات منظمة الشفافية الدولية .

وبسبب سياسات اردوغان تدهورت العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا بشكل أكبر في ٢٠١٧ ، وتطور الى حد صدور قرار بالبرلمان الأوروبي ودعوة بعض الدول الأعضاء إلى تعليق عملية انضمام تركيا إلى الاتحاد بسبب السجل الحقوقي المتدهور في البلاد.

وذكرت المفوضية الأوروبية في تقريرها السنوي الصادر في أكتوبر ٢٠٢٠ بشأن تركيا إن "تركيا لم تعالج بشكل موثوق به مخاوف الاتحاد الأوروبي الجادة بشأن استمرار التطورات السلبية في سيادة القانون والحقوق الأساسية والسلطة القضائية". وقالت إن "مفاوضات انضمام تركيا (إلى الاتحاد الأوروبي) وصلت لطريق مسدود".

شهدت العلاقات بين تركيا والعديد من دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة توترا بسبب الاحتجاز التعسفي لمواطنين من هذه الدول بتهمة ملفقة تتعلق بالإرهاب.

ورفضت المستشار الألمانية أنجيلا ميركل زيادة التعاون الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي وتركيا عبر تبني اتحاد جمركي جديد في السياق السياسي الحالي. في يونيو ٢٠١٧ ، قرر مجلس الوزراء الألماني نقل قوات عسكرية من قاعدة جوية في تركيا الى مكان اخر .

الخوف اصبح السمة الرئيسية لحكم اردوغان وحزبه العدالة والتنمية ، حيث يمارس الحزب الحاكم اقصى درجات التنكيل بمعارضيه خاصة بعد الانقلاب المزعوم في تركيا حيث تم احتجاز ما يربو على ٥٠ ألف شخص و فصل أكثر من ١٣٠ ألف موظف وتم تشريد اسرهم بزعم صلاتهم بحركة فتح الله غولن الدينية التي يتهمها نظام اردوغان بالتخطيط لمحاولة الانقلاب ، وهو ما ادى انهيار كامل في منظومة حقوق الانسان داخل تركيا .

وفي غضون نوفمبر ٢٠٢٠ أعلن معهد الإحصاء التركي أن عدد المعتقلين بسجون تركيا قد ارتفع إلى ٢٩١ ألفًا و ٥٤٦ شخصًا، ليرتفع عدد المحتجزين بنسبة ١٠,١ %، في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، مقارنة بنفس التاريخ من عام ٢٠١٨.

وأن ٨٤,١٪ من المسجونين صدرت بحقهم أحكام بالسجن، بينما يبقى ١٥,٩٪ من السجناء لم يصدر بحقهم أي حكم قضائي.

كما أن هناك ٤٣٠ طفلًا معتقلًا متوسط أعمارهم ١٢ سنة بين كل مائة ألف شخص يقبعون في السجون التركية.

وقد ندد الاتحاد الأوروبي، بوفاة محامية يسارية كردية مضرية عن الطعام في تركيا، مؤكدًا أن ما حصل معها دليل على تردي وضع حقوق الإنسان في البلاد، وعدم حصول المعتقلين في سجونها على محاكمات عادلة.

وقد توفيت المحامية (بروتيمتك) في غضون شهر أغسطس ٢٠٢٠ بعد ٢٣٨ يومًا من إضراب عن الطعام في السجن منذ فبراير الماضي للمطالبة بمحاكمة عادلة ، وكان القضاء التركي قد حكم عليه بالسجن ١٣ عامًا بتهم جاهزة، وهي رابع شخص يتوفى في السجون التركية منذ بداية عام ٢٠٢٠ نتيجة الإضراب عن الطعام، حيث انه كان هناك موسيقيين اثنين أيضًا ماتا للسبب ذاته هما المناضلة التقدمية هيلين بولاك، البالغة من العمر ٢٨ عامًا التي تعتبر صوتًا ثوريًا ضد سياسة القمع وتكميم أفواه المعارضين والاعتقالات السياسية التي تمارسها أجهزة الأمن التركية، و ابراهيم غوكتشك ورجل ثالث يدعى مصطفى كوك..

إن تدهور حالة حقوق الانسان في تركيا لا تقتصر على الداخل فقط، وإنما امتدت ايضًا للدول الأخرى، خاصة بعدما شنت السلطات التركية العديد من العمليات العسكرية خارج أراضيها لتحقيق أهداف سياسية وعسكرية واقتصادية، وذلك على حساب حقوق مواطنين في هذه الدول بعد أن تدخلت في سوريا وليبيا والعراق، وارتكبت أبشع الجرائم في هذه البلدان والتي تصل إلى حد جرائم حرب والجرائم ضد الإنسانية، وذلك بالمخالفة لقرار الأمم المتحدة رقم ٣٦/١٠٣، والذي ينص على عدم جواز التدخل بجميع أنواعه في الشؤون الداخلية للدول، وكذلك بالمخالفة للمادة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة والتي تنص على عدم التدخل الخارجي في شؤون الدول أي كان نوعه.

## أولاً: حالة الحريات

تعانى حرية الراي والتعبير في تركيا من تسلط النظام الحاكم التركي الذى يعادى حرية الصحافة بشكل واضح ، والتنكيل بالصحفيين حتى اصبحت تركيا في حكم اردوغان هي سجن الصحفيين الاول في العالم .

وبحسب الرصد السنوي لمفوضية حقوق الانسان بالأمم المتحدة يوجد حوالي ١٧٥ صحفياً وعاملاً في المجال الإعلامي رهن الحبس الاحتياطي أو في السجون التركية بتهم إرهابية كما يواجه مئات الآخرين المحاكمة .

كما تمّ حجب أكثر من ١٠٠,٠٠٠ موقع إلكترونيّ في العام ٢٠١٧، بما في ذلك عدد لا يستهان به من المواقع الإلكترونية والفضائيات المؤيِّدة للأكراد.

وسجلت تركيا رقماً قياسياً في عدد حالات حظر النشر والبث عام ٢٠١٨ ، وذلك بتسجيل ١٦٤ حالة ، كما جرى تقييد الوصول الى ٥٣٧ خبراً ووسيلة إعلامية مطبوعة.

وقال الاتحاد الدولي (IF) ان الصحفيون المعتقلون في تركيا يمثلون نصف عدد الصحفيين المعتقلين على مستوى العالم، وأكد التقرير أن ٣١٩ صحفياً معتقلاً يقبعون في السجون منذ محاولة الانقلاب لافتاً الى تعرض الصحفيين المحبوسين الى أنواع متعددة من التنكيل والإساءة والتعذيب والانتهاك البدني والنفسي، حيث اشتكى العديد منهم من الضرب والتعذيب، كما اشتكت صحافيات من التحرش الجنسي.

وصدر ضد موظفي صحيفة "جمهورية"، ومنهم صحفيون وموظفون تنفيذيون ورئيس التحرير، احكاماً بالسجن حيث أدين ١٤ منهم بتهم إرهابية ملفقة ونالوا عقوبات بالسجن بين عامين و٨ أعوام، بينما بُرئ ٣ آخرون.

في قضية منفصلة، أيدت محكمة النقض في سبتمبر ٢٠١٨ عقوبة بالسجن ضدّ عضو البرلمان عن "حزب الشعب الجمهوري" أنيس بربر أوغلو بسبب تقديمه مقطع فيديو نشرته صحيفة جمهوريت يصوّر أسلحة قدمتها تركيا لجماعات سورية معارضة لكن المحكمة أمرت بعد ذلك بإطلاق سراحه بعد أن أمضى ١٦ شهراً في الحبس الاحتياطي كما استمرت محاكمة إيرديم غول، رئيس مكتب جمهوريت في أنقرة، وجان دوندار، رئيس التحرير الأسبق، بسبب مزاعم مماثلة.

كما تعرض صحفيون أكراد للاحتجاز بتهمة الارتباط بـ "حزب العمال الكردستاني" المسلح بسبب عملهم الصحفي. كما حوكم عشرات الصحفيين والشخصيات العامة الذين شاركوا في حملة تضامنية مع صحيفة "أوزغور غونديم" المساندة للأكراد – المغلقة حالياً – بتهمة الدعاية للإرهاب. رغم أن أكثرهم نالوا عقوبات وغرامات مع تأجيل التنفيذ،

و سُجن نظام اردوغان الصحفية زهرة دوغان التي تعمل لدى وكالة أنباء المرأة الكردية "جينها"، عقب إدانتها والحكم عليها بالسجن لمدة عامين وتسعة أشهر و٢٢ يوماً؛ بتهمة نشر دعاية إرهابية .

وقام نظام اردوغان بحجب مواقع الإنترنت وإزالة المحتويات الإلكترونية ، كما اصدر القضاء حكماً بحجب موقع "ويكيبيديا" وذلك لاستشهاد إحدى صفحاتها بتقارير إخبارية تزعم وجود صلات قائمة بين الحكومة التركية وبعض الجماعات المسلحة في سوريا. ورفضت مؤسسة ويكيبيديا تغيير محتوى هذه الصفحة ، كما استحوذت تركيا على ٤٥ بالمئة من الطلبات المقدمة إلى "تويتر" لإزالة محتويات إلكترونية في النصف الأول من ٢٠١٧ .

كما اعتقل النظام التركي مراسل صحيفة "دي فيلت" الألمانية، دون أن تُوجه له تهمة ثم تم الافراج عنه بعد ضغوط من الحكومة الالمانية، كما أُدينَت الصحفية ايلال البايراك، التي تعمل لدى صحيفة وول ستريت جورنال، بنشر دعاية إرهابية، أُصدر بحقها حكم بالسجن لمدة عامين وشهر واحد، بسبب مقال نشرته في ٢٠١٥، حول اشتباكات مسلحة دارت بين قوات الحكومة وشباب ينتمون إلى "حزب العمال الكردستاني".

وقد ارتفعت حالات انتهاك حرية الراي والتعبير في تركيا خلال العام ٢٠٢٠، وتصاعدت حالات احتجاز الصحفيين واعتقالهم وإصدار احكام ضدهم، ابالاضافة الى حجب وحذف الالاف من الأخبار والتقارير التي تناولت حكومة الرئيس التركي رجب طيب اردوغان وانتهاكات أعضائها بحق أبناء الشعب التركي.

وفي مؤشر حرية الصحافة العالمي لعام ٢٠٢٠ جاءت تركيا في المرتبة ١٥٤ من بين ١٨٠ دولة.

فقد صدرت أحكام بحق ٢٩ من الصحفيين والكتاب والناشرين في الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٢٠، كما جرى اعتقال ٢٠ صحفياً، إلى جانب التحقيق مع ٥٧، واحتجاز ٦٥ والاعتداء على ٢٠ صحفياً آخرين.

وقد اعتقلت السلطات التركية ٢٠ صحفياً منذ بداية العام الجاري ٢٠٢٠، وتمت مقاضاة ١٨٧ شخصاً بسبب مشاركتهم وتغريداتهم على وسائل التواصل الاجتماعي.

وكانت منظمة (مراسلون بلا حدود) قد أشارت -في آخر تقرير لها- إلى أنه بعد دخول قانون الرقابة على الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي في تركيا حيز التنفيذ في الأول من أكتوبر عام ٢٠٢٠، خضع ٣٤٧ خبيراً للرقابة على الأقل، مؤكدة في الوقت ذاته أنه خلال عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩، تم فرض ما يقرب من ١٥٠ حظراً، وتجاوز عدد الأخبار المحظورة والمحذوفة من الإنترنت آلاف الأخبار.

كما أظهرت بيانات هيئة الإحصاء التركية أنه تم فرض أكثر من ٦٠٠ قرار حظر نشر من خلال المحاكم منذ عام ٢٠١٠. ومن بين الموضوعات الإخبارية التي فُرض حظر النشر فيها، كانت هناك حوادث مثل جرائم القتل في العمل، ومزاعم الفساد، والعنف ضد المرأة، وقضايا الاغتصاب. وفي هذا السياق، بلغ عدد حالات حظر النشر التي تم صدرت عبر المحاكم ٣٧ في عام ٢٠١٥، و١٦٤ في عام ٢٠١٨ بعد أن كانت ٤ فقط في عام ٢٠١٠.

وفي أكتوبر من العام الحالي ادانت المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان تركيا ب " انتهاك الحق في حرية التعبير" وذلك بسبب اكاديميين اثنين تعرضا لملاحقات جنائية لوقت طويل بعدما نشرا تقريراً عن الأقليات، حيث تعود القضية الى عام ٢٠٠٥ عندما اتهم الادعاء العام التركي إبراهيم كابو غلو وباسكين اوران بالحض على الكراهية وتشويه سمعة الهيئات القضائية للدولة وذلك على خلفية مضمون تقرير أشار الى مشاكل تتصل بحماية الأقليات، والذي اثار جدلاً واسعاً في البلاد.

كما قضت المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان خلال شهر نوفمبر الجاري ٢٠٢٠ بانتهاك تركيا لحرية التعبير والحق في الحرية والامن الصحفي لعضو البرلمان المعارض التركي أحمد شيك، ويتعلق الامر بالاحتجاز السابق للمحاكمة للصحفي الذي يعمل بصحيفة جمهورية اليومية والذي تم احتجازه لدى الشرطة في سبتمبر ٢٠١٦ كجزء من تحقيق اطلقه مكتب المدعى العام في إسطنبول بشأن

عدة تغريدات ومقالات للصحيفة التركية ، حيث اتهم بنشر دعاية باسم منظمة إرهابية او بمساعدتها من خلال مقالات ومقابلات منشورة في صحيفة جمهوريت بالإضافة الى منشورات على مواقع التواصل الاجتماعي تنتقد الحكومة. وتم الافراج عن الصحفي في مارس ٢٠١٨ بعد ان امضى اكثر من ٤٠٠ يوم في الحبس الاحتياطي في سجن سيليفري باسطنبول. وشيك هو واحد من عشرة من موظفي صحيفة جمهوريت الذين تم اعتقالهم في اعقاب محاولة الانقلاب الفاشلة ووجهت اليهم تهماً بارتكاب جرائم إرهابية مختلفة وإساءة استخدام السلطة.

## ثانياً: حالة استقلال القضاء

تعانى السلطة القضائية في تركيا من ازمة عنيفة على اثر تدخلات النظام التركي في نظر القضايا ومراجعة احكام القضاء وهو الامر الذى يهدد استقلالية القضاء التركي ، وتسبب إقحام القضاء بالسياسة جعل السلطة القضائية مهزوزة بالبلاد ، وكان من مظاهر ذلك ما نشره تقرير للأمم المتحدة عن اتجاه وكلاء النيابة والقضاة، في مواجهة الضغط السياسي الشديد، على نحو أكثر من الأعوام الماضية، إلى عدم إجراء التحقيقات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان المزعوم ارتكابها على أيدي الموظفين المكلفين بتنفيذ القانون أو إحضارهم إلى ساحة العدالة. كما أثنت أعمال التخويف المحامين عن إقامة المزيد من الدعاوى الجنائية، حيث تضمنت هذه الأعمال عمليات الاعتقال وتحريك الدعاوى الجنائية ضدهم. كما لم يُحرز أي تقدم بصدد التحقيق بشأن المزاعم الشائعة حول وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان، أثناء فترات حظر التجوال الذي فُرض على مدار الساعة بجنوب شرقي تركيا، خلال ٢٠١٥ و ٢٠١٦. وظلت العيوب تشوب تنفيذ "اتفاقية اسطنبول لمكافحة العنف ضد المرأة"، بعد أكثر من خمسة أعوامٍ من تصديق تركيا عليها؛ كما ظلت البلاغات عن وقوع حالات عنف ضد النساء، ترد على نحو متزايد.

وشهدت مدينة اسطنبول محاكمة ضابط شرطة، اُتهم بقتل بيركين إلفان؛ حيث تُوفي جراء تعرضه لإصابات، بعدما أُطلقت عليه قنبلة غاز مسيل للدموع في مكان وقوع احتجاج، نُظم في يونيو ٢٠١٣ بحديقة غيزي. كما تسبب عدم استخراج المواد المصورة من الكاميرات ذات الدوائر التلفزيونية المغلقة، التي كانت بمسرح الأحداث، في التأخير الشديد لإجراء التحقيقات بشأن الواقعة.

وعقب مرور أكثر من عامين على مقتل طاهر ألجي، محامي حقوق الإنسان ورئيس "نقابة المحامين في ديار بكر" بعد إطلاق الرصاص عليه، في ٢٨ نوفمبر ٢٠١٥؛ لم يتم التعرف على أي مشتبه به. كما استمر التأخير والتعاضع عن استخراج المواد المصورة من كاميرات الدوائر التلفزيونية المغلقة، في إعاقة سير التحقيق.

وقال المفوض السامي لحقوق الانسان بالأمم المتحدة ان تركيا فشلت أكثر من مرة في إجراء تحقيق جنائي موثوق في حالات قتل المدنيين خلال العمليات الأمنية التي جرت بين العامين ٢٠١٥ و ٢٠١٦ في جنوب شرق البلاد ، كما انتقد تصريحات وزير الدفاع التركي عن "تحييد ١٠,٦٥٧ إرهابياً" بين يوليو ٢٠١٥ و يونيو ٢٠١٧ ، موضحاً أنّ عبارة "تحييد" تثير الكثير من القلق، ودعا السلطات إلى تأمين معلومات مفصلة حول مصير هؤلاء الأفراد

تبدو المحاكمة العادلة في تركيا اليوم حلمًا بعيد المنال بصورة متزايدة. فيقدّر عدد المحامين الذين يواجهون إجراءات جنائية اليوم، في سياق الحملة القمعية التي أعقبت محاولة الانقلاب، بعدة مئات. وهذا جزء من الاعتداء المستمر على النظام القضائي، حيث جرى كذلك استهداف قضاة ومدعين عامين وسواهم من المسؤولين في الدولة.

إذ استطاع أردوغان من خلال قانون الطوارئ الذي تم وضعه بعد عملية الانقلاب من عزل كل من يعارضه من القضاة ووكلاء النيابة والمحامين الحقوقيين وقام بفرض تعديلات دستورية في ٢٠١٧ وتحويل نظام بلاده من برلماني إلى جمهوري ليتمتلك سلطة تنفيذية مطلقة.

ففي أوائل يناير ٢٠١٤ قام باطاحة أكثر من ١٢٠ قاضياً ووكيل نيابة، وهو ما دفع رئيس المحكمة الدستورية السابق هاشم كيليتش، قبل استقالته في مارس ٢٠١٥، لتوجيه انتقادات حادة إلى أردوغان والحزب الحاكم، محذراً من خطورة تحول القضاء إلى أداة انتقام على يد السلطة السياسية بعد أن عززت شخصيات مدعومة من الحكومة قبضتها على محاكم رئيسية في تركيا.

كما انه بدأت عملية توظيف السلطات القضائية لخدمة مصالح الرئيس أردوغان والحزب الحاكم من خلال تأسيس ما يسمى بـ«محاكم الصلح الجزائية» التي بدأت في ٢٨ يونيو ٢٠١٤، وأصبحت وسيلة للقضاء على كل من يشكل خطراً على سياسة الرئيس أردوغان أو توجيه الانتقادات له سواء عبر وسائل الإعلام أو التواصل الاجتماعي، وأصبحت قرارات هذه المحكمة خاضعة كلياً للسلطة التنفيذية لرئيس الدولة،

وفي ٢٠١٤ مر البرلمان التركي قانوناً يعزز الرقابة التنفيذية على السلطة القضائية، ويمنح وزارة العدل سلطة تعيين أعضاء المجلس الأعلى للقضاء، وبالتالي يكون القضاء وأعضاء النيابة العامة تحت سيطرة النظام الحاكم، وهذا بكل وضوح ضد مبدأ الفصل بين السلطات.

وخلال شهر أبريل ٢٠١٥، تم اعتقال قاضيين بتهمة الانتماء إلى تنظيم إرهابي بعدما حكما بإطلاق ٧٤ متهماً على ذمة قضية تشكيل إرهابي يتزعمه غولن، إلا أن حكومة أردوغان اعترضت على الحكم وعلقت تنفيذه.

وفي مطلع مايو ٢٠١٥ تم القبض على القاضيين متين أوزجليك، ومصطفى بشر، لإصدارهما أوامر بالإفراج عن ٦٣ شخصاً محبوسين احتياطياً، بينهم زوجات المشتبه بهم في قضايا تتعلق بالارتباط بالكيان الموازي أو «حركة فتح الله غولن». وعلق المتحدث باسم الحكومة التركية حينها بنبرة حادة على هذه الحادثة، متسائلاً: «كيف يتجرأون على الإفراج عن المشتبه بهم؟». وأسفرت الواقعة عن فصل القاضيين وعدم الإفراج عن المتهمين، وهو نموذج بسيط لما تتعرض له السلطة القضائية في تركيا، التي تم التدخل في شؤونها وانتهاك سيادتها من قبل حزب العدالة والتنمية الحاكم وتحويلها تدريجياً إلى أداة سياسية ضد الخصوم.

وفي ٨ ديسمبر ٢٠١٦ علق مجلس القضاء الأعلى الأوروبي عضوية مجلس القضاء التركي الذي كان عضواً مراقباً وذلك نتيجة للانتهاكات وفقدان القضاء التركي لاستقلالته بشكل تام. وصادر بياناً أكد فيه عدم رضا المجلس عن الوضع الحالي للقضاء الأعلى في تركيا.



وفي منتصف ديسمبر ٢٠١٦ قال وزير العدل التركي بكري بوزداغ إن القضاة ووكلاء النيابة الذين رفعت ضدهم دعاوى قضائية بلغ عددهم ٣٨٢٠، مؤكداً حينها أن ٢٤٣٠ منهم كانوا لا يزالون في السجون، معتبراً أن هذه الأعداد الكبيرة القابعة في السجون سبب جوهرى لفتح المجال لتعيين ٣٩٤٠ قاضياً ووكيل نيابة جديداً، وذلك وفقاً لمعايير أعدتها الحكومة التركية مسبقاً، وهو ما يعطي المزيد من الدلالات على أن النظام التركي كان يسعى مسبقاً لإحلال القضاة والسلك العدلي مجملاً بقضاة ووكلاء نيابة موالين لسلطة الحزب الحاكم.

وفي يونيو ٢٠٢٠ حكمت السلطات التركية بسجن القاضي العسكري العقيد المتقاعد أحمد زكي أوزجوك ٦ أعوام و٧ أشهر بسبب اتهامه لوزير الدفاع التركي خلوصي أكار وقادة الجيش بمسؤوليتهم عن محاولة انقلاب ٢٠١٦. والمثير في قضية أوزجوك أنه ساهم في إقالة آلاف العسكريين من القوات المسلحة التركية عقب محاولة الانقلاب، وتمت محاكمته حينها بسبب التقارير الزائفة التي أعدها، وحُكم عليه ثم تمت تبرئته لاحقاً. وأعلنت السلطات أن كل الاتهامات الموجهة إليه ما هي إلا مؤامرة.

إن الحملات التي يقودها الرئيس أردوغان ضد سلطة القضاء التركي والتي أفضت إلى إيقاف وفصل أكثر من ٤ آلاف قاض ووكيل نيابة عقب الانقلاب الفاشل في ٢٠١٦ لا علاقة للكثير منها بعملية الانقلاب على وجه التحديد بقدر ما هي مرتبطة بقضية تحقيقات الفساد الكبرى في ديسمبر ٢٠١٣ التي أسفرت حينها عن تورط عدد من وزراء الحكومة وأبنائهم، بمن فيهم أردوغان وبعض أقربائه، وتمثلت أولى ردود الفعل الحكومية في شطب قاض و٤ وكلاء نيابة في ١٢ مايو ٢٠١٥، وكانوا جميعاً من الأسماء التي شاركت في تلك التحقيقات، أما القضاة الذين ترأسوا دعاوى ضد الرئيس أردوغان في المحكمة الجنائية العليا، فقد تم خسف درجاتهم الوظيفية، إضافة إلى ورود أسمائهم لاحقاً ضمن القوائم المعدة مسبقاً لفصل أكثر من ٢٦٠٠ قاض ووكيل نيابة بتهمة الانتماء للكيان الموازي.

يتضح من ذلك أن القضاة في تركيا تعرضوا لشتى أنواع الانتهاكات التي قضت على استقلالية القضاء، ولعل من الأمثلة المثيرة التي تدل على ذلك هي قضية الأزمة الدبلوماسية بين الحكومة التركية والأمم المتحدة التي أحدثتها عملية القبض على القاضي أيدين صفا أكاي وهو قاض منتدب لدى الأمم المتحدة، وتم اتهامه عقب الانقلاب الفاشل بالانتماء لجماعة إرهابية مسلحة بسبب مزاعم بارتباطه بمنظمة فتح الله غولن، وأدانت المحكمة أكاي لاستخدامه تطبيق «بايلوك»، وهي خدمة اتصال تقول السلطات التركية إنها أنشئت خصيصاً لأنصار غولن، بحسب وكالة دوغان للأنباء، تم الحكم عليه ب٧ سنوات على رغم أنه قاض دولي ولديه حصانة دبلوماسية من الأمم المتحدة، وذات الأمر ينطبق على رئيس منظمة العفو الدولية السابق في تركيا تانر كيليش، الذي أدين بالعضوية في منظمة إرهابية، وحكم عليه في شهر يونيو بالسجن أكثر من ٦ سنوات،

ولنا هنا ان نتساءل كيف سيكون عليه الوضع مع القضاة المحليين بل ومع الأفراد العاديين سواء من حيث إجراءات التوقيف أو المحاكمة أو في غياب السجون لاحقاً.

### ثالثاً: حالة حقوق المرأة والطفل

ربما لم تتعرض المرأة التركية لمظاهر العنف والخشونة المتعمدة في التعامل مع أجهزة الدولة التركية مثلما تتعرض الان على يد حكومة حزب العدالة والتنمية الحاكم ، رغم ان تركيا كانت أول دولة تصادق على اتفاقية المجلس الأوروبي لمنع ومكافحة العنف ضد

المرأة والعنف المنزلي المعروفة باسم "اتفاقية اسطنبول"، في العام ٢٠١٢ ومع ذلك شهدت البلاد زيادة حادة من ناحية ارتكاب العنف ضد المرأة على الرغم من أن بعض الإصلاحات التشريعية تماشى مع معايير الأمم المتحدة ومتطلبات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وقد سلّطت قضية محاولة الاغتصاب والقتل الفظيع المرتكبة بحق الفتاة أوزغان أصلان في فبراير ٢٠١٥، الضوء على ثقافة العنف ضد المرأة الراسخة وفشل الحكومة في مكافحتها بشكل فعال.

وكشف تقرير للمفوض السامي للأمم المتحدة لعام ٢٠١٨ ان السلطات التركية اوقفت حوالي ١٠٠ امرأة كُنّ من الحوامل وقتذاك، أو أمهنّ قد وضعنّ طفلهنّ حديثاً، باعتبارهنّ "شريكات" أزواجهنّ الذين يُشتَبه بارتباطهم بمنظّمات إرهابيّة. حتى أنّ بعضهنّ احتُجز برفقة أطفالهنّ، والبعض الآخر منهنّ فُصل بشراسة عن أطفالهنّ وهو ما اعتبرته المفوضية السامية عمل مشين و غاية في القسوة. كما أفادت منظمة "سنوقف قتل النساء" بازدياد وقوع حالات قتل النساء، بينما يتناقص اهتمام وسائل الإعلام بهذه الحالات. وكشفت أن ٣٩٢ امرأة لقين حتفهن خلال عام ٢٠١٨.

و حظرت وزارة الداخلية التجمع الاحتجاجي الأسبوعي الذي كانت تُنظمه "أمهات السبت" في ساحة وسط إسطنبول، وهن أقارب لضحايا الاختفاء القسري الذين يطالبون بتحقيق المحاسبة وقامت الشرطة بتفريق ذلك الاحتجاج بالقوة، واعتقلت ٢٧ من منظميه. وفي ١٩ أكتوبر ٢٠١٧، وافق البرلمان التركي على ما يُسمى "قانون المفتي" الذي يجيز للمفتين التابعين للشؤون الدينية للدولة تسجيل عقود زواج مدنية، وهو ما اثار مخاوف لدى كل منظمات المرأة التركية من اتخاذ ذلك القانون ستارا لترويج القاصرات بعد ظهور حالات عديده لترويج البنات قبل سن الزواج ويصعب عملية تتبّع الاغتصاب الجنسي للفتيات وزواج القاصرات بالإكراه بما أنّه يتمّ الكشف عن معظم هذه الوقائع عندما تلدُ تلك الفتيات في المستشفيات بحيث يتمّ توثيق هذه الولادات بشكل رسمي. من خلال "قانون المفتي"، سوف يتمّ تسجيل المواليد الجدد من خلال تصريح بسيط وسوف تتمكّن الأسر من إجبار العرائس القاصرات أو ضحايا الاعتداء على أن يلدنّ في المنزل تلافياً للملاحقة القضائية.

وقامت جمعية حقوق الإنسان في تركيا بتوثيق في عام ٢٠١٦ مئة وعشر حالات اعتداء على الأطفال بموجب المادة ١٠٣ من قانون العقوبات التركي والتي تتصدّى للاعتداء الجنسي على القصر، وذلك في شرق وجنوب شرق تركيا علاوةً على ٨٢ حالة أخرى في الستة أشهر الأولى من عام ٢٠١٧

أنه على الرغم من توقيع تركيا على اتفاقية إسطنبول، إلا أن ظاهرة العنف المنزلي والاعتداءات الجنسية وما يسمى "جرائم الشرف" والاتجار بالبشر منتشرة على نطاق واسع وتؤثر على حياة نساء كثيرات.

فبحسب إحصائيات الأمم المتحدة هناك ما يقرب من ٣٨٪ من النساء في تركيا قد تعرضن إلى العنف الجسدي أو الجنسي في المنزل، هذا بالإضافة إلى زيادة معدل زواج القاصرات والذي تفاقم على مدار العشر سنوات الماضية حيث قدر بـ ٤٨٢,٩٠٨ حالة زواج أطفال وفقاً لتقرير حكومي عام ٢٠١٨، ناهيك عن ازدياد عدد حالات الانتحار بين النساء كنتيجة لكونهن عالقات في منازل غير سعيدة مع رجال، وربما أطفال، لم يرغبن فيهم.



يأتي هذا الى جانب ارتفاع معدل قتل النساء، فقد سجلت تركيا، واحدًا من أعلى معدلات قتل النساء في المنطقة حيث وقعت أكثر من ١٤٠٠ امرأة ضحية للقتل في الفترة ما بين ٢٠١٠ و ٢٠١٦.

منظمة "سنوقف اغتيالات النساء" قد سجلت أكثر من ٤٤٠ نساء قتلن على أيدي الرجال في تركيا عام ٢٠١٨، وقد تزايدت تلك الاعداد إلى ٤٧٤ حالة قتل ضد النساء في عام ٢٠١٩.

وبحلول عام ٢٠٢٠ يشار الى أن ١٤٦ امرأة قتلن بأيدي الرجال خلال الفصل الأول فقط من العام الجاري في تركيا.

وصرحت وزارة الداخلية التركية بأن حوادث العنف ضد المرأة قد ارتفعت بنسبة ٥٠% من ١٤٥ ألفًا في عام ٢٠١٥، إلى نحو ٢٢٠ ألفًا في عام ٢٠١٨.

هناك احصائيات صادرة عن مركز حقوق الطفل تشير الى ارتفاع عدد ضحايا الاستغلال الجنسي للأطفال، خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري ٢٠٢٠، إلى ٦٨٩ طفلًا منهم ٤٨٣ طفلًا تعرضوا للاغتصاب، ٨٣ منهم دون سن ١٢ عامًا، وهي نسبة كبيرة مقارنة بعدد الأطفال المعتدى عليهم جنسيًا خلال العام الماضي والذي بلغ ١٥٤ حالة، كان من بينهم ٧٢ طفلًا دون ١٥ عامًا.

كما ارتفع عدد حالات ضحايا جرائم العنف إلى ٩٦٨ طفلًا، منهم ٥٦٨ حالة عنف أسري، ٢٣٣ منهم دون سن ١٢ عامًا. ووفقا لبيانات معهد الإحصاء التركي، فقد بلغ عدد الأطفال العاملين ٢ مليون طفلًا، ويعمل ٨ من كل ١٠ أطفال في ظروف غير آمنة.

بحسب نتائج مسح وزارة القوى العاملة، ففي الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠١٩، توفي ما لا يقل عن ٢٩ طفلًا عاملاً، ومنذ نهاية عام ٢٠١٨ وحتى شهر مارس من العام الجاري، بلغ معدل عمالة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٧ عامًا ٣٠٪ للأولاد و ١١,٨٪ للفتيات.

#### رابعاً: اوضاع اللاجئين

يتعرض اللاجئين في تركيا لكثير من الانتهاكات سواء تجاه القادمين عبر الحدود او النازحين نتيجة الاقتتال الداخلي في تركيا، حيث لم تتوفر سُبُل الحصول على السكن الملائم وكسب العيش أمام العديد ممن سُردوا من ديارهم بالمناطق التي خضعت لحظر التجوال في أنحاء جنوب شرقي تركيا في ٢٠١٥ و ٢٠١٦؛ والذين يُقدر عددهم بـ ٥٠٠ ألف شخصي. فلم يتمكن العديد منهم من العودة إلى منازلهم التي دُمّرت خلال أو بعد العمليات العسكرية، التي وقعت أثناء اشتباك قوات الأمن التابعة للدولة مع أفراد مسلحين ينتمون لـ"حزب العمال الكردستاني". كما افتقرت السلطات لخطة شاملة بشأن كيفية تمكين السكان من العودة إلى منازلهم.

وفي مقاطعة سور بديار بكر، أُخرج السكان، الذين كانوا قد سُردوا من ديارهم بالفعل خلال حظر التجوال، للمرة الثانية من ديارهم، حينما تعرضوا للإخلاء القسري، في إطار مخطط بإعادة التنمية، يشمل المقاطعة بالكامل. انقطعت عن المئات منهم خدمات الإمداد بالمياه والكهرباء، في محاولة واضحة لإخراجهم من منازلهم.

وقال تقرير للعضو الدولية ان هناك حالات طرد قسري جماعي للاجئين وطالبي لجوء سوريين وعراقيين من مركز الترحيل بمقاطعة وان، بشرق تركيا، إلى بلدانهم الأصلية؛ حيث أُعيد حوالي ٢٠٠ عراقي و ٣٠٠ سوري قسريًا، بعدما أرغم مسؤولون الأفراد على توقيع نماذج للموافقة على "العودة الطوعية".

وتستضيف تركيا ٣,٤ مليون لاجئ جاء أغلبهم جاؤوا من سوريا. لكن تركيا تستضيف أيضا طالبي لجوء من أفغانستان والعراق ودول أخرى. وفق اتفاق الهجرة مع الاتحاد الأوروبي، الذي يمنح تركيا مساعدات مقابل منع الهجرة نحو دول الاتحاد. تسببت القيود المفروضة على الحدود مع سوريا في منع دخول اللاجئين إلى تركيا.

ورصدت تقارير للامم المتحدة نسبة مرتفعة من عمل الأطفال وأعداد كبيرة من اللاجئين الأطفال وطالبي اللجوء خارج المدارس، والوضع أسوأ بالنسبة لغير السوريين. حيث لا يزال هناك ٣٨٠ ألف طفل لاجئ دون تعليم. تزيد ظروف العمل الاستغلالية والفقر في تعميق غياب الحماية.

ووصفت الشبكة الأوروبية ومتوسطة لحقوق الانسان تركيا بالدولة غير الامنة على اللاجئين، وانها على استعداد دائم للمساومة على حقوقهم وفق مصالحها الخاصة.

وفي مارس ٢٠٢٠ كشف ملتقى الهجرة واللجوء في العالم العربي (مرفأ)، وهو ملتقى حقوقي يهتم بشئون اللاجئين والهجرة ويضم ٦ منظمات حقوقية من ٥ دول عربية، عن انتهاكات النظام التركي بقيادة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بحق اللاجئين خاصة السوريين، مُعلنًا رفضه للإجراءات والتوجهات التي تضحى بالمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء ككبش فداء للمكائد السياسية.

ووفقاً للأرقام الرسمية لا يزال ٣,٦ مليون لاجئ سوري يعيشون في تركيا. وغالبيتهم في ظروف سيئة جدا رغم أن بعضهم وجد عملا، لكن كوورنا فاقمت أوضاع الكثير من اللاجئين حسبما يؤكد أرزو كاراكانلار من منظمة الإغاثة "مافي كالم"، ويقول عن ذلك: "يعمل أغلب اللاجئين كمصفي شعر أو في المطاعم والمقاهي، وهذه القطاعات شهدت إغلاقا بسبب كورونا وكانت من آخر القطاعات التي أعيد فتحها".

صحيح أن الاتحاد الأوروبي قام بتقديم مبالغ مالية لتركيا من أجل اللاجئين السوريين، لكن هذه المساعدات لم يستفد منها كل اللاجئين كحال عائلة محمد.

#### خامساً: قمع الاكراد

يتعرض الاكراد في تركيا لعمليات قمع متواصلة حيث أفادت منظمات غير حكومية بأن جنود وضباط شرطة انهالوا بالضرب على ما لا يقل عن ٣٠ شخصاً بقرية ألتنسو/ساباتان، بمقاطعة هكاري، جنوب شرقي تركيا؛ عقب وقوع اشتباك مع "حزب العمال الكردستاني"؛ حيثما لقي اثنان من قوات الأمن مصرعهما. وأفاد شهود بأن سكان القرية أُخرجوا من ديارهم وتعرضوا للاعتقال

التعسفي والضرب في محيط القرية؛ كما احتُجز عشرة منهم لدى الشرطة. وتناقلت وسائل التواصل الاجتماعي صورًا لإصابات سكان القرية جراء تعرضهم للضرب.

كما احتُجز النظام التركي تسعة من أعضاء البرلمان المنتخبين لـ "حزب الشعوب الديمقراطي الكردي" اليساري المعارض، من بينهم قياديان بالحزب، رهن الحبس الاحتياطي تمهيدًا للمحاكمة، ظلوا داخل السجن خلال العام بأكمله. كما ظل ٦٠ رئيس بلدية منتخبًا، داخل السجن، والذين ينتمون إلى "حزب المناطق الديمقراطي"، وهو الحزب الشقيق لـ "حزب الشعوب الديمقراطي"، الذي يمثل الدوائر في شرق وجنوب شرقي تركيا اللذين تقطنهما أغلبية كردية. كما ظل المسؤولون الذين لم يُنتخبوا وحلوا محلهم، في مناصبهم على مدار ٢٠١٧. وفي أكتوبر/تشرين الأول، لم يُترك أي خيار أمام ستة من رؤساء البلديات، من بينهم ممثلو العاصمة أنقرة واسطنبول، سوى الاستقالة من مناصبهم؛ وذلك بعدما طلب منهم رئيس الجمهورية ذلك؛ ومن ثم أصبح ثلث سكان تركيا لا يمثلهم الأشخاص الذين انتخبوهم في الانتخابات المحلية التي أُجريت في ٢٠١٦.

كما استمرت المواجهات المسلحة بين الجيش وحزب العمال الكردستاني المسلح جنوب شرق البلاد على امتداد عام ٢٠١٨، وخاصة في المناطق الريفية. كما استمرت الحكومة في إجراءاتها القمعية ضدّ برلمانيين منتخبين ورؤساء بلديات عن أحزاب داعمة للأكراد، كما تعرضت النائبة ليلى غوفن عن حزب الشعوب الديمقراطي و٩ برلمانيين سابقين عن نفس الحزب للحبس الاحتياطي المطول بهم إرهابية لها دوافع سياسية، ومنهم القائد المشارك للحزب سابقا والمرشح الرئاسي صلاح الدين دميرتاش. كما فقد ١١ برلمانيا مقاعدهم في البرلمان في الفترة السابقة لانتخابات يونيو، ومنعوا من الترشح مرة أخرى.

وشهدت مدينة تفيرين السورية سلسلة من الانتهاكات التي قام بها الجيش التركي الذي احتل المدينة قبل عام وقام بعمليات قتل و خطف للمدنيين على أنهم جنود تابعين للقوات الكردية كما استقدم عناصر إرهابية تابعة لداعش من مدينة الباب وجرابلس لتميرير مخططاتها في تغيير ديمغرافية المنطقة في مدينة عفرين بغربي كردستان شمال سوريا.

ونشر المرصد الكردي لحقوق الإنسان فيديو صورته الميليشيات الإرهابية ل ٦ جثث للمدنيين ، الذين تم إعدامهم ميدانياً من قبل الميليشيات الإرهابية التابعة للاحتلال التركي ضمن عملية " غصن الزيتون " في ناحية جندريس بريف مدينة عفرين.

ونشرت مقطع فيديو آخر لعملية إعدام ميداني قامت بها الميليشيات الإرهابية ذاتها التابعة للاحتلال التركي بحق سائق جرار زراعي، حيث تم قتله رمياً بالرصاص في ناحية شيراوا التابعة لمدينة عفرين.

وعرض المرصد صور على حسابات الميليشيات الإرهابية لأمرأة تدعي تلك الميليشيات أنها مقاتلة ضمن وحدات حماية المرأة الكردية " YPJ"، وبعد المتابعة من قبل المرصد الكردي تبين أنه تم أختطاف المرأة من ناحية معبطلي بريف مدينة عفرين و هي من المدنيين و تم ألباسها الزي العسكري من قبل تلك الميليشيات الإرهابية و عرضها على صفحات التواصل الاجتماعي على أنها من قوات الكردية ، كما تسبب قصف الإحتلال التركي بمقتل أكثر من ٣٠ ألف رأس من الماشية في عفرين.

وقد قامت السلطات التركية باعتقال ١٩ شخصا كرديا، من بينهم نائبان لرئيسي بلدية في إقليم قارص، شمال شرقي البلاد.

وذكرت وكالة "الأناضول" الحكومية، خلال شهر أكتوبر ٢٠٢٠، أن الاعتقالات جاءت في إطار عملية مرتبطة بـ"مكافحة الإرهاب"، وهي التهمة التي توجهها السلطات دائماً للناشطين الأكراد عند اعتقالهم.

وكان من بين المعتقلين قادة محليون من حزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للأكراد وأعضاء في مجالس بلدية بالإقليم، وقد اعتقلت السلطات مشتبهاً بهم بسبب عزمهم على مساعدة أعضاء حزب العمال الكردستاني وحضروا اجتماعات وعملوا وفقاً لأوامرهم.

وخلال سبتمبر ٢٠٢٠ اعتقلت السلطات التركية رئيس بلدية إقليم قارص المنتهي إلى حزب الشعوب الديمقراطي وعشرات آخرين بسبب احتجاجات في عام ٢٠١٤ بسبب هجوم على مدينة كوباني السورية التي يقطنها أكراد.

وتتهم حكومة الرئيس رجب طيب أردوغان حزب الشعوب الديمقراطي بأن له صلات بحزب العمال الكردستاني، مما أدى إلى محاكمة الآلاف من أعضائه وبعض قادته، وينفي الحزب وجود هذه الصلات.

### سادساً: مظاهر فساد النظام الحاكم

تراجعت تركيا إلى المركز الـ ٩١ في "مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٩"، الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، والذي تقيم من خلاله ١٨٠ دولة حسب درجة مدى ملاحظة وجود الفساد في الموظفين والسياسيين.

وذكر بيان صادر عن فرع المنظمة الدولية للشفافية بإسطنبول أن تركيا تراجعت خلال عام واحد ١٣ مركزاً بعد حصولها على ٣٩ نقطة في ٢٠١٩ بعد أن كانت ٤١ نقطة بالعام ٢٠١٨، بحسب ما ذكره الموقع الإلكتروني لصحيفة "برغون" التركية المعارضة.

وتعتبر تركيا من بين أكثر ٣ دول شهدت انخفاضاً في تصنيف المؤشر المذكور بين عامي ٢٠١٣-٢٠١٩؛ لتراجع خلال تلك الفترة ٣٨ مركزاً بعد فقدانها ١١ نقطة كاملة.

واحتلت تركيا في تصنيف المؤشر المركز الأخير بين بلدان الاتحاد الأوروبي البالغ عددها ٢٨ دولة، والثانية بين بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية البالغ عددها ٣٦ دولة، ومن بين آخر ٤ دول في مجموعة العشرين.

وفي مارس ٢٠٢٠ صدر تقرير رقابي عن ديوان المحاسبة التركي، كشف عن فساد مهول في جميع المؤسسات، وإدارات البلديات التركية التابعة لحزب أردوغان، تضمنت رشوة ومحسوبية وكسباً غير مشروع.

و تحدثت منظمة الشفافية العالمية عن نطاق واسع للفساد في المشاريع العامة بتركيا قائلة إن "المشتريات العامة لا تخضع لأي قانون مشتريات عام وإن ٢٨ بالمئة من المشتريات الخاضعة للقانون لا تتم عبر مناقصات مفتوحة."

قال التقرير إن نقص الشفافية في الإنفاق العام يدق ناقوس الخطر أيضاً وألمحت إلى أن "جميع الشركات العام تبلغ قيمتها أكثر من ٤٠ مليار دولار تخضع لصندوق الثروة التركي الذي لم ينشر أي أرقام أو تقارير لأنشطة خلال العامين الماضيين."

وقالت تقارير صحفية غربية ان القصص الصحفية عن مظاهر الثراء المفاجيء تطارد اسرة اردوغان وانها تمتلك سرا عبر شركات وهمية مسجلة في مالطا وجزيرة مان ناقلة نפט تبلغ قيمتها حوالي ٢٦,٥ مليون يورو تلقتها هدية وهو ما عرف باسم فضيحة "ملفات مالطا" وهي تحقيق كبير حول "كواليس الملاذ الضريبي" الذي توقّره الجزيرة المتوسطة الصغيرة.

وقالت وسائل الإعلام هذه وبينها موقع ميديا بارت الفرنسي وصحف لوسوار البلجيكية وإل موندو الإسبانية ولسبريسو الإيطالية إن أسرة اردوغان تمتلك ناقلة نفط تدعى "أغداش" وإنها تمكنت من إبقاء هذا الأمر سرا بفضل تخريجة قام بها رجل الأعمال التركي، صديق أسرة أردوغان، صديقي آيان والملياردير التركي-الأذري مبارز منسيموف الذي يمتلك شركة "بالمالي" للنقل ومقرها في إسطنبول. ونقلت لوسوار عن وثائق أن آيان سدد ربع ثمن الناقلة ومنسيموف سدد الثلاثة أرباع الباقية وذلك بموجب عقد إيجار تملكي سري أسرة أردوغان هي المستفيد الأول منه.

وأضافت أن هذا العقد السري بدأ العمل على صياغته في ٢٠٠٨ في الوقت الذي كان فيه أردوغان لا يزال رئيسا لوزراء تركيا وكان فيه الغرب ينظر إليه كرجل إصلاح.

ومنسيموف، الذي دفع ثلاثة أرباع ثمن الناقلة، هو ملياردير آذري منحه أردوغان الجنسية التركية، بحسب موقع ميديا بارت الذي أضاف متسائلا "هل كانت هذه الهدية مقابل تجنيسه؟ هل حصل على أمور أخرى مقابلها؟".

وبحسب لوسوار فإن السبب الذي دفع آيان لتسديد ربع ثمن الناقلة لا يزال مجهولا، لكن الصحيفة البلجيكية لفتت إلى أن "عائلة آيان هي حليف وثيق لعائلة أردوغان"، مشيرة إلى أن "تسجيلات المكالمات بين أردوغان ونجله بلال أشارت بقوة في ٢٠١٣ إلى أن عائلة آيان دفعت رشي مقابل حصولها على خدمات من الدولة".

وحاولت وسائل الإعلام ١٣ هذه المنضوية في إطار شبكة "التعاون الأوروبي الاستقصائي" الاتصال بكل من الرئاسة التركية وأسرة أردوغان ومنسيموف وصديقي للحصول على تعليق على هذه المعلومات، إلا أن أحدا من هؤلاء لم يردّ على اتصالاتها.

ولم تكن قصّة الناقلة والطرق الملتوية في تسجيلها والتغطية على وجودها أولى فضائح أسرة الرئيس التركي، فقد سبقتها فضائح تتعلق بأبناء بشكل مباشر وأخرى بمقربين منه وأبناء وزراء ومسؤولين سبق أن عيّنهم في مواقع متقدمة بالدولة.

ونشرت مجلة "بيلد" الألمانية قبل عام مقالة تكشف عن الفساد في عائلة أردوغان الذي لا يتجاوز دخله السنوي رسميا ٥٠ ألف يورو، بينما أولاده الأربعة "يغمرهم المال".

وأشارت المجلة إلى أن أولاد أردوغان الذين معظمهم لا يعملون رسميا، يعيشون في منازل فاخرة ولديهم مشاريع ربحية خاصة لا تتميز بالشفافية.

وتملك عائلة الرئيس التركي، حسب المجلة، خمس فيلات في إسطنبول تقدر قيمتها بستة ملايين يورو وجميعها تعود إلى ملكية ولدي الرئيس التركي أحمد وبلال.

وفيما يمتلك أحمد أردوغان، الذي لديه مشروع خاص في قطاع النقل البحري، تقدر ثروته بـ ٨٠ مليون دولار على الأقل، فإن أخاه بلال يثير الكثير من الغموض في ضوء اتهامات واسعة له بالفساد وتبييض الأموال والاتجار في النفط من داخل المناطق التي كانت تسيطر عليها داعش في العراق وسوريا.